

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة 81

الثلاثاء، 7 أيار/مايو 2024، الساعة 11/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 11/10.

خطاب السيد سيرجيو ماتاريل، رئيس جمهورية إيطاليا

بيان الرئيس

لقد توليتُ رئاسة الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي وأنا ملتزم بإعادة بناء الثقة وإحياء شعلة التضامن العالمي من أجل تحقيق السلام والرخاء والتقدم والاستدامة للجميع (انظر A/77/PV.100). ويستند هذا الالتزام إلى المبادئ الأساسية للمنظمة، المكرسة في مقاصد وميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما تركز رؤية رئاستي على الدبلوماسية والحوار الشاملين للجميع باعتبارهما دعامتين لتعاون دولي أقوى بين دول متساوية في السيادة، وهما من القيم التي تسترشد بها هذه المؤسسة الموقرة منذ ما يقارب 80 عاما. والواقع أن النظام الدولي الذي أنشئ بعد الحرب العالمية الثانية نجح على مر السنين في منع نشوب نزاعات عسكرية كبرى، والأهم من ذلك، في تفادي وقوع كارثة نووية بين القوى العظمى.

لكن على الرغم من تراثنا الحافل بالنجاحات، فإن رؤية نظام متعدد الأطراف يعمل بسلاسة لم تتحقق بالكامل حتى الآن. فنظامنا المتعدد الأطراف اليوم محاصر بعدد لا يحصى من التحديات المترابطة - من بينها النزاعات المستعصية والحروب والإرهاب - التي تشكل معضلة حقيقية لجهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن المستدامين في العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن في رسالتي المؤرخة 12 نيسان/أبريل 2024، تُعقد جلسة اليوم للاستماع إلى خطاب فخامة السيد سيرجيو ماتاريل، رئيس جمهورية إيطاليا.

ويسعدني أن أعقد الجلسة العامة اليوم بناء على طلب من البعثة الدائمة لإيطاليا للاستماع إلى خطاب خاص يلقيه فخامة الرئيس ماتاريل، المعروف بتقانيه في العمل المتعدد الأطراف والذي يشكل مثالا يُحتذى به ويجب أن يذكرنا بالقيم التي نسعى جميعا للحفاظ عليها. وأتقدم بخالص الشكر لبعثة إيطاليا على هذه المبادرة وأرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس ماتاريل في الأمم المتحدة. وأتطلع إلى الاستماع إلى آرائه القيمة.

وأرحب أيضا بالأمين العام وأشكره على مناصرته بدأب لقيام نظام متعدد الأطراف معزز ومتربط، والذي يشكل ضرورة وليس، كما أشار بشكل مناسب.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



ويمثل مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المعقود في شهر أيلول/سبتمبر فرصة فريدة من نوعها لتحديث هذه المؤسسات كي تواكب القرن الحادي والعشرين. وفيما يتعلق بالسلام والأمن، يجب أن يستند مؤتمر القمة إلى الخطة الجديدة للسلام لتعزيز نظمنا الأمنية الجماعية وكفالة تمثيل أفضل ووضع الوقاية في صميم جهودنا. وفيما يتعلق بالتنمية المستدامة، يجب أن نحرز تقدماً كبيراً في إقامة هيكل مالي عالمي أشمل يوفر تمويلًا ميسور التكلفة وطويل الأجل إلى حد كبير لفائدة البلدان المحتاجة بحيث يناسب الجميع. وعلاوة على ذلك، يجب أن نفعل خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة بحشد ما لا يقل عن 500 بليون دولار سنوياً لتمويل البلدان النامية. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا الناشئة، يجب أن يوفر الاتفاق الرقمي العالمي حلولاً لسد الفجوة الرقمية وتطوير نظام حوكمة للذكاء الاصطناعي يتسم بالفعالية ويقوم على حقوق الإنسان.

وما فتئت إيطاليا تدعم جهودنا الإصلاحية، مع دعوتها إلى منظمة أمم متحدة أشمل وأكثر شفافية وفعالية. وبينما تدخل المناقشات التمهيدية لانعقاد مؤتمر القمة مرحلة حاسمة، فإن صوت إيطاليا ضروري أكثر من أي وقت مضى لرأب الصدع وبناء الثقة وإيجاد الحلول. وتنعكس هذه الرؤية في أولويات إيطاليا، بصفتها رئيسة لمجموعة الدول السبع، المتمثلة في الدفاع عن النظام الدولي القائم على القواعد والتعاون مع بلدان الجنوب والحوكمة الإنسانية للذكاء الاصطناعي. وتقع على عاتق مجموعة الدول السبع مسؤولية خاصة عن تصورها جهود الإصلاح لبناء تعددية أطراف أكثر إنصافاً وفعالية. وأعوّل على قيادة إيطاليا لمجموعة الدول السبع خلال هذا العام البالغ الأهمية للمساعدة في توجيه البلدان المتقدمة النمو نحو تبني هذه الإصلاحات.

وبدل وجود الرئيس سيرجيو ماتاريلا في هذه القاعة اليوم على الصداقة الدائمة بين إيطاليا والأمم المتحدة. وأشكره على قيادته وتفانيه الذي لا يتزعزع من أجل مستقبل أكثر استدامة يسوده السلام والازدهار للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

ويجب أن يجبرنا العدوان المستمر على أوكرانيا والنكبة والكارثة الإنسانية في قطاع غزة وفوضى العصابات في هايتي والنزاع الداخلي وانتهاكات حقوق الإنسان في السودان، في جملة أمور، جميعاً على الاستفادة من مناسبات كهذه للتفكير بصراحة في فعالية مؤسساتنا - ناهيك عن استدامتها في المستقبل - وسط تزايد مراقبة الجمهور. والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة والديناميات السائدة لا تشير إلى تفاقم انعدام الثقة بين الدول الأعضاء فحسب، بل تشير أيضاً إلى تضائل التضامن بين الدول بدرجة كبيرة، مما يقوض التماسك اللازم لدعم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين يشكلان العمود الفقري لنظامنا المتعدد الأطراف. ونحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى نظام قوي متعدد الأطراف بقيادة الأمم المتحدة قادر على مواجهة التحديات العالمية، من تغير المناخ والقضاء على الفقر إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الأسلحة.

أود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أنه، لكي نحقق أهدافنا، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لا بد من تعاون دولي فعال وشامل للجميع. وبالنسبة للمستقبل، يتيح لنا مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024 فرصة فريدة أخرى لتنشيط نظامنا المتعدد الأطراف وجعله ليس مجرد تجمع آخر، بل منارة تدعو إلى إعادة تصور مستقبلنا الجماعي لعقود قادمة. فمؤتمر القمة هو فرصتنا لمعالجة أزمات تعددية الأطراف بتحديث هيكل مؤسساتنا الدولية الذي عفا عليه الزمن وحوكمته العالمية.

وبينما تشهد المفاوضات الحكومية الدولية بشأن ميثاق المستقبل تقدماً، أغتنم هذه الفرصة لأحث جميع الدول الأعضاء على المشاركة بروح من التوافق والحوار البناء في سعيها لإعادة تحديد معالم التعاون المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين الذي يشهد ازدياد تعدد الأقطاب. ويكتسي الإصلاح أهمية بالغة لاستعادة مصداقية نظامنا المتعدد الأطراف وشرعيته وسيطه، على أقل تقدير، تجديد التزام الدول الأعضاء نفسها بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والعمل مع الأطراف المعنية. فلنعمل بجد أكبر، في وحدة وتضامن، لتنشيط نظامنا المتعدد الأطراف من أجل مستقبل أفضل للجميع.

وما فتئ هدف تعددية الأطراف يشكل الركيزة الأساسية لسياستنا الخارجية ونفخر باستضافة مكاتب الأمم المتحدة ومرافقها على أراضيها، من تورينو إلى روما ومن فلورنسا إلى تريستي وبرينديزي.

ويتجلى حرص الجمهورية الإيطالية على السلام لتعزيز الكرامة الإنسانية والقيم العالمية في عملها المستمر الداعم للحوار وعمليات تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع من أجل حقوق الشباب والنساء، وخاصة في أخطر حالات التمييز. وفي هذا الصدد، لا بد لي أن أذكر محنة المرأة الأفغانية والإيرانية ودعمنا لحملة إلغاء عقوبة الإعدام. ولا تقل أهمية عن ذلك المساهمة في برامج الأمم المتحدة بالموارد المالية والبشرية.

وتسهم إيطاليا أيضا بوحدات مدنية وعسكرية في البرامج الإنمائية وعمليات حفظ السلام في مناطق مختلفة من العالم وفي حالات معقدة وحساسة في كثير من الأحيان، بدءاً من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المتمركزة على الحدود بين لبنان وإسرائيل، التي انطوت على تجشم المخاطر، وللأسف، على خسائر في الأرواح في بعض الأحيان. وسقط العديد من الضحايا العسكريين والمدنيين الإيطاليين في البلدان التي تعصف بها النزاعات الداخلية في الشرق الأوسط وأفريقيا سعياً إلى تحقيق السلام، بدءاً من الثلاثة عشر طياراً الذين دُبحوا بالقرب من كيندو في الكونغو حينما كانوا في بعثة للأمم المتحدة في عام 1961، وأود أن أحيي ذكراهم في هذه القاعة اليوم.

وتتجلى بشكل طبيعي تعددية الأطراف التي تلهم إيطاليا في أداء دورها في العالم في سياقات أخرى أيضاً، انطلاقاً من الاتحاد الأوروبي، الذي كنا من بين البلدان المؤسسة له، ووصولاً إلى العلاقات عبر الأطلسي وداخل منظمات الدفاع عن النفس وفي مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين وغيرها من الهيئات الدولية. وتعمل إيطاليا من أجل إقامة الحوار في جميع هذه المحافل. وقد أصبحت جسراً طبيعياً بين الشعوب والبلدان والحضارات بفضل موقعها الجغرافي في وسط البحر الأبيض المتوسط وتاريخها وثقافتها.

وتتطلب التحديات العالمية التي نواجهها جميعاً استجابة جماعية ومنظمة من المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تشكل الأمم

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيطاليا.

اصطُحَب السيد سيرجيو ماتاريلا، رئيس جمهورية إيطاليا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سيرجيو ماتاريلا، رئيس جمهورية إيطاليا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ماتاريلا (تكلم بالإيطالية؛ وقَدِّم الوفد ترجمة شفوية إلى الإنكليزية): أعرب عن تقديري الكبير لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة في هذه القاعة، وهو مكان رمزي تلتقي فيه إرادة الشعوب، بعد مُضي عام ونيف على الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية السبعين لانضمام إيطاليا إليها بصفتها دولة عضواً.

وقد عكس تطلع الجمهورية الإيطالية الوليدة إلى الانضمام إلى الأمم المتحدة توجهنا نحو تعددية الأطراف، كما يسعدني أن أتمكن اليوم من التأكيد أمام الجمعية العامة على تصميم إيطاليا على التعاون لبناء عالم يتمتع بمزيد من العدل والأمن والاستدامة، يمكن فيه لكل الشعوب وكل الأشخاص نيل الاعتراف الكامل بحقوقهم. وفي عام 1955، نهضت إيطاليا من مأساة الحرب العالمية الثانية بعدما تحررت من تحت أنقاض الفاشية واختارت أن تصبح جمهورية ورحبت بها أخيراً الأمم المتحدة - بعد 10 سنوات من إنشائها - عقب مسيرة طويلة ومعقدة. وترى روما أن طلب إيطاليا الحصول على العضوية لم يكن ليؤدي إلى نتيجة مختلفة لأن المبادئ الأساسية الواردة في دستور الجمهورية الإيطالية لعام 1948 تتوافق في نواح كثيرة مع تلك المبادئ التي تلهم ميثاق الأمم المتحدة وتُجسد الأهداف المشتركة.

والواقع أن الجمعية التأسيسية لإيطاليا، مع عزمها الراسخ على عدم تكرار أخطاء الماضي، أدرجت صراحة قواعد تسمح بتقييد السيادة "على أساس المساواة مع الدول الأخرى ... المطلوبة لقيام نظام عالمي يكفل السلام والعدل بين الأمم.... [و] دعم وتشجيع المنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز هذه الغايات".

العلاقات بين الدول والشعوب ويعرض السلام للخطر. إذن، من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى تعزيز المؤسسات متعددة الأطراف، بدءاً بالأمم المتحدة.

يناقض العدوان الذي أطلقه الاتحاد الروسي ضد أوكرانيا الأساس المنطقي لإنشاء الأمم المتحدة، وتزداد خطورته لصدوره من بلد يضطلع بأكبر المسؤوليات في المجتمع الدولي باعتباره عضواً دائماً في مجلس الأمن. إن الدفاع عن استقلال أوكرانيا، بلد مؤسس للأمم المتحدة، جعل إيطاليا تلتزم مع العديد من الشركاء الدوليين الآخرين بترسيخ القانون الدولي ومبدأ ضرورة التضامن مع الدول التي تتعرض لهجوم من خلال أعمال غطوسة تسعى لاستبدال القانون بالقوة العسكرية. وهذا ما تقتضيه المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على الحق في الدفاع عن النفس. لا يجوز لأي دولة - مهما بلغت قوتها ومهما حازت من ترسانة نووية رادعة - أن تعتبر أنها تستطيع انتهاك مبادئ السيادة ووحدة الأراضي واستقلال بلد آخر مع الإفلات من العقاب.

تتحمل روسيا المسؤولية التاريخية الجسيمة عن إعادة الحرب إلى قلب القارة الأوروبية. علاوة على ذلك، لا يقتصر الغزو الروسي لأوكرانيا على كونه نزاعاً إقليمياً، ولو بسبب أن الطرف الفاعل فيه قوة تتطلع إلى بسط نفوذها على الصعيد العالمي والاضطلاع بدور عالمي، المستمد من المسؤولية التي لا مناص منها، كما أسلفنا، لعضو دائم في مجلس الأمن، والتي لا يمكن لأحد تجاهلها. يحمل كل فعل من أفعاله أثراً مضاعفاً.

لطالما مرت الأمم المتحدة بأوقات عصيبة في مسيرة عملها حيث أقعدها تنازع القوى إبان فترة الحرب الباردة. لقد أتاح سقوط الستار الحديدي آفاقاً جديدة، عززها جزئياً الحوار التوافقي الذي أفضى إلى اتفاقات هلسنكي لعام 1975، والتي توجت بإنشاء منظمة للأمن والتعاون في القارة الأوروبية والتي للأسف لم يستثمر في فاعليتها سوى القليل. والآن تدعي موسكو أنها ستعيد عقارب الساعة إلى الوراء وتبدأ سباقاً جديداً للتسلح.

تتعرض آثار الأزمة في أوروبا على المستوى العالمي في تباطؤ مسار الالتزامات المتعلقة بحماية الكوكب، في مجال الطاقة، وبشكل

المتحدة المنصة المؤسسية العالمية والشاملة والمشروعة للتصدي لهذه التحديات.

نستمع إلى انتقادات، بعضها مشروع وأحياناً بلا أساس، بشأن أداء الأمم المتحدة. إننا نتطلع جميعاً إلى المزيد من منظومة الأمم المتحدة، غير أننا كثيراً ما نحجم في المقابل عن تقديم المزيد، ونعهد إليها بمهام ومسؤوليات وأدوات من شأنها تعزيز فاعلية ما تتخذه من إجراءات، من دون أن نخضعها إلى ألاعب الفيتو المتبادل التي تهدد بتقييض نشاطها.

في تاريخ البشرية، تنشأ كيانات مثل الأمم المتحدة للتغلب على استراتيجية المكسب والخسارة التي كانت تنتم بها العلاقات بين الدول على أساس قاعدة أن مكسب طرف يستلزم خسارة طرف آخر. لقد أصبح الهدف تحقيق المكسب للجميع. لقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أحداث تاريخية مأساوية، دفعت الحكومات والدول، بما خلفته من موت ودمار جسيم، للتساؤل عن كيفية منع المؤتمرات الدولية التي تلت مختلف النزاعات من أن تتحول إلى مجرد آلية لتنظيم موازين القوى - والتي كثيراً ما كانت نذر الحرب المقبلة - وليست محاولات لبناء المستقبل. لقد ولدت الأمم المتحدة لتستبدل منطق القهر بمنطق التعاون من خلال الاحترام المتبادل.

لقد أرسى ميثاق الأمم المتحدة، الذي تمخض عن مؤتمر سان فرانسيسكو، رؤية استشرافية عميقة للمبادئ الأساسية: أي احترام السيادة الوطنية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، واحترام حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الأصل الاجتماعي. ويشكل الميثاق، إلى جانب إعلان حقوق الإنسان لعام 1948، أساس التعايش بين الشعوب. وهو مقتضى ينعكس في هدفه الأساسي المتمثل في صون السلام.

إن النزعات القومية البالية والتوجهات الإمبريالية الجديدة إن لم تكن الاستعمارية الجديدة والتنافس بين القوى بدلاً من تعاونها تمهد الساحة مجدداً لاستقطاب في النظام الدولي يقوض الحرية والمساواة في

ببذلها المجتمع الدولي لتحقيق التهدة. والتهدة من الأهداف التي وضعتها الجمهورية الإيطالية لنفسها عندما تولت رئاسة مجموعة الدول السبع. من الضروري وقف دوامة الفعل ورد الفعل والسماح بإطلاق عملية تضع حداً للمجازر وتفضي في النهاية إلى إحلال سلام راسخ. يمر الحل حتماً عبر الهدف المشترك المتمثل في الاعتراف الكامل والمتبادل بدولتين، إسرائيل وفلسطين، مع اعتراف دول المنطقة النهائي بإسرائيل وأمنها.

على المدى القريب، يتعين علينا الاستجابة للواجب الأخلاقي بتقديم المساعدة للتخفيف من المعاناة الجسيمة التي يكابدها السكان المدنيون في غزة. كما يجب تجنب المزيد من التدهور في الحالة. إنني أضم صوتي إلى الأمين العام في الدعوة إلى تجنب العمليات العسكرية في رفح، نظراً للتداعيات المأساوية التي قد تلحق بالمدنيين الفلسطينيين. كما يجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الأساسية التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبالتالي أهمية استمرار تمويلها.

يظل وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن في قراره 2728 (2024)، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية غير المشروط إلى سكان غزة، وإطلاق سراح الرهائن المختطفين خلال الهجوم اللاإنساني في 7 تشرين الأول/أكتوبر، الذي ينبغي التأكيد على أنه يمثل الشرارة لما حدث لاحقاً، والوقف الفوري لجميع الأنشطة الداعمة للمنظمات الإرهابية، الدعائم الأساسية التي يتعين مواصلة بناء مسار دبلوماسي مشترك عليها بقوة. ولا يمكن لأقصى النزاعات وأكثرها تحدياً أن يسمح بانتهاك قواعد القانون الإنساني المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف لعام 1949 لحماية السكان المدنيين.

وبشجاعة وتصميم مماثل، من الضروري الاستجابة للالتزامات الأخرى العديدة - للأسف - في المنطقة، ولا سيما في سورية واليمن. إن ضمان حرية وسلامة الملاحة في البحر الأحمر جزء من العناصر التي تميز الأساس المنطقي للتعايش الدولي. ويجب مكافحة عسكرة مناطق مثل المحيطات والقطب الشمالي والقطب الجنوبي والفضاء الخارجي بحزم: فهذه مجالات تهم البشرية جمعاء.

أكثر خطورة، في مسألة الموارد الغذائية. وقد ساعدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والوكالات الأخرى في مركز الأمم المتحدة للأغذية الزراعية في روما على تحقيق خطوات هائلة في مكافحة الجوع في العالم على مدى العقد الماضي - وهي إنجازات تحضنها مخاطر اندلاع أزمة غذاء ناجمة عن النزاع في أوكرانيا، والتي تهدد بتعريض حياة الملايين من الناس في مناطق أخرى من العالم للخطر، بدءاً ببعض أجزاء من أفريقيا. ويواجه ما يقرب من 300 مليون شخص مخاطر نقص الغذاء.

لقد تبذرت في غضون أشهر قليلة ثمار السلام التي أتاحت تحويل الموارد من الإنفاق على التسليح إلى التنمية، وذلك في أعقاب تجدد المواجهة بين الكتلتين. في العام الماضي بلغ الإنفاق العالمي على الأسلحة 2.4 تريليون دولار أمريكي، بزيادة حوالي 7 في المائة عن العام السابق، وهو أعلى مستوى منذ 15 عاماً. كان من الممكن أن تصبح هذه الموارد مفيدة في التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية التي عانى منها أكثر من 100 مليون إنسان، وفي تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي، وفي مواجهة آثار تغير المناخ والتهديدات الصحية على مستوى العالم، وفي تعزيز التطور الأخلاقي والفكري للأجيال الصاعدة. غير أنه بسبب تجدد الأهداف التوسعية لبعض الدول، خصصت هذه الموارد لشراء أدوات لإحداث دمار شامل.

إحلال السلام يصب في مصلحة جميع الشعوب أينما كانت. وتلتزم إيطاليا مع شركاء دوليين آخرين التزاماً راسخاً بإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع في أوكرانيا، ولكن ليس أي حل، وخاصة حل يكافئ المعتدي ويهين المعتدى عليه، مما قد يشكل سابقة بالغة الخطورة على الجميع. إن الأمر لا يتعلق بإيجاد حل وسط. فالسلام، كي يكون منصفاً ومستداماً، لا بد أن يركز على المبادئ السامية وغير القابلة للتصرف للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

يجب أن يكون الميثاق أيضاً مصدر إلهام للتصدي لرياح الحرب المقلقة بشكل متزايد والتي تعصف بالشرق الأوسط. تدعو التوترات والاشتباكات التي وقعت في الأسابيع الأخيرة إلى زيادة الجهود التي

عندما نأخذ في الاعتبار أن نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم قد انخفضت من 75 في المائة إلى 10 في المائة في نفس الفترة الزمنية.

ويتناقض هذا التمثيل، المصطنع أحياناً، للواقع مع تجارب التعاون المستمر بين الشمال والجنوب، ومع الشراكات بين البلدان من كل منطقة من مناطق العالم التي تقدم أمثلة على فعالية الأمم المتحدة ونجاحها. غير أن ما لا شك فيه أن الدول التي تعيش في ظل أفضل الظروف هي التي يجب أن تبذل أكبر جهد، في الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن تحديات مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي تستدعي وتتطلب مستويات مختلفة من المسؤولية لتحقيق الأهداف.

وإيطاليا ملتزمة بقوة في هذا المجال، والدليل على ذلك المؤتمر الذي عُقد أمس في مقر الأمم المتحدة بشأن حالة تنفيذ الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، وهو أحد أكثر الأهداف تعقيداً وأهمية في خطة عام 2030. كما يبدو من الضروري إجراء تعديل حقيقي للنظام المالي الدولي، الذي صُمم منذ عدة عقود، عندما كانت ظروف المجتمع الدولي مختلفة جداً.

إن الصعوبات التي تواجهها البلدان التي تعاني من الأزمات ونمو البلدان في قارات مثل أفريقيا من أهم الأولويات، بهدف تطوير إمكاناتها الهائلة. وقد حالفني الحظ أن أشهد شخصياً الإمكانيات العظيمة لقارة لا تمثل مهد البشرية فحسب، بل تمثل المستقبل إلى حد كبير، وذلك بفضل إبداع ونشاط أجيالها الشابة على وجه الخصوص والفرص العظيمة التي يتيحها مستقبلها.

وتتطلع إيطاليا باهتمام بالغ إلى تعزيز شراكة منصفة وواسعة النطاق ومفصلة مع البلدان الأفريقية، إدراكاً منها أن تنمية القارة الأفريقية مصلحة مشتركة للقارة الأوروبية وحاسمة في التصدي بنجاح للتحديات العديدة في الوقت الحاضر. ولذلك، تعزم إيطاليا مواصلة العمل مع الشركاء الأفارقة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى لتعزيز تنمية البلدان القريبة جداً منا جغرافياً.

كما أعاد النزاعان - أوكرانيا وغزة - إلى الواجهة التهديد المشؤوم المتمثل في عودة ظهور خطر الأسلحة النووية، وكأن تاريخ القرن العشرين لم يوضح بالفعل عواقبها المأساوية. إن الإطار التعاقدى للتحكم في الترسانات النووية، الذي تمت صياغته بمشقة في العقود الأخيرة، إرث مشترك لجميع الدول. وانتهاكه، حتى ولو بتهديدات بسيطة، يعني تعريض مصائر جميع الشعوب للخطر، بما في ذلك تلك التي تهدد حكوماتها باستخدام الأسلحة النووية. فهذه مسؤولية لا يمكن للمجتمع الدولي تجاهلها من دون عواقب.

وتثير هذه الصورة سؤالاً آخر لا مفر منه. محاولة إخضاع الأمم المتحدة لمصالح فردية عديمة الضمير - التشكيك باستمرار في الهدف الرئيسي للميثاق نفسه - لا يمكن أن تشكل في عالميتها ومقاصد تأسيسها. لذلك اختارت إيطاليا أن تدعم عمل الأمم المتحدة باعتباره نقطة ارتكاز لهيكل الحوكمة العالمية التي يمكنها وحدها أن تمنع المزيد من المآسي التي تتعرض لها البشرية.

ومع عودة الصراع بين الشرق والغرب إلى الواجهة، نسمع على نحو متزايد التضاد بين الشمال والجنوب العالمي الذي يتم التذرع به كعنصر متجدد من عناصر المنافسة الدولية، وهو ما يود البعض تفسيره بفاعلية على أنه صراع بين الغرب وبقية العالم. ويشار إلى التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية العميقة القائمة كموضوع، وهو موضوع خطأ أولى خطواته الهامة على طريق تأكيد مبادئ العدالة الدولية مع ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1974 (القرار 3281 (د-29)).

إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع أهدافها، ليست ممارسة بيروقراطية للحالمين، ولكنها تتوافق مع رسالة الأمم المتحدة لتحقيق التقدم العالمي. وإذا ما أردنا قياس نتائج الشكل السائد للتعددية من الناحية الاقتصادية، فسنلاحظ أنه منذ عام 1950 زاد متوسط دخل الفرد السنوي لسكان العالم أربعة أضعاف، وهو نجاح يكتسي أهمية كبيرة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن هذا الأخير - أي عدد السكان - قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً في الفترة نفسها. ويزداد الأمر روعة

الـ 193 بزيادة التزاماتها. ولكن من أجل تأكيد نجاح المنظمة، يكفي العدد الذي ذكرته للتو 193 : عضواً. ولكن كان هناك 51 عضواً هم من أوجدوها في أول الأمر.

إن وجودي اليوم في قاعة الجمعية العامة هذه، حيث تُدعى الجمعية إلى وضع جدول الأعمال الدولي، يهدف إلى إعادة تأكيد رغبة إيطاليا القوية في مواصلة دعم الأمم المتحدة في التزامها بتجديد نفسها والاستجابة للتحديات الجديدة في الوقت الحاضر. فالتحديات الكبيرة العابرة للحدود التي نواجهها، وتكاثر النزاعات الإقليمية المرشحة للانتشار، بعيداً عن التشكيك في دور الأمم المتحدة، يسلط الضوء على طابعها الحاسم الذي لا غنى عنه في خدمة البشرية. إننا بحاجة إلى أمم متحدة أفضل تمثيلاً وأكثر فعالية. وكل مسار معاكس أو مخالف لذلك، وكل غياب لها عن أداء دورها، يؤدي إلى تفاقم ما يمكن أن يحدث في الحالة الإنسانية.

إننا ندرك أن الأمم المتحدة تجسد التطلعات المتنوعة لأعضائها وتعتقداتها. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يؤكد الأسباب التي بنيت من أجلها ويدفع باتجاه تجديدها. ومنذ سنوات عديدة يدور نقاش حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة من أجل مواكبة التطورات والاستجابة لتطورات الوضع الدولي وديناميات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مختلف البلدان والمناطق. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن امتناني للعمل الذي قام به الأمين العام في تعزيز تجديد جدول الأعمال وإصلاح المنظومة.

وتؤيد إيطاليا تأييداً تاماً المقترحات المطروحة سواء على مستوى تنظيم الأمم المتحدة وإدارتها وأساليب عملها أو فيما يتعلق بالخطط الأوسع نطاقاً للمشاركة في قطاعات التنمية والسلام والأمن، على النحو المحدد في مختلف عناصر "خطةنا المشتركة" - وهي جدول أعمال تم وضعه بناء على طلب محدد من الأعضاء لضمان أن تكون الأمم المتحدة أكثر كفاءة ومساءلة وتوجها نحو تحقيق النتائج.

وسعيّاً لإصلاح الأمم المتحدة وبصورة أعم نظام العلاقات الدولية، يمثل مؤتمر القمة الوشيك المعني بالمستقبل فرصة لا ينبغي

وقد تجلى ذلك مؤخراً في عقد مؤتمر قمة إيطاليا - أفريقيا في روما في كانون الثاني/يناير 2024 وإطلاق خطة ماتي لأفريقيا من أجل التنمية المستدامة للقارة. ويعتمد الحل للعديد من النزاعات التي لا تزال تحدث في القارة الأفريقية على هذه القدرة على تجديد الحوار والتعاون وعلى تحمل الشركاء الأفارقة المسؤولية الكاملة عن إدارة عمليات السلام وإصلاح النسيج السياسي والاجتماعي والاقتصادي المحلي.

وذلك أيضاً معنى الدعم الذي أرادت إيطاليا أن تضمنه لقرار مجلس الأمن 2719 (2023)، وهو تطبيق أول وجزئي للمقترحات الواردة في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، التي تؤيدها إيطاليا بكل إخلاص لروحها المبتكرة القائمة على الدروس المستفادة في الماضي القريب فيما يتعلق بحل النزاعات، وللدور الأساسي الذي تسنده لمبادرات الوقاية وللنهج المتكامل والشامل بأصالة في تهيئة جميع الظروف اللازمة لدعم وتعزيز عمليات السلام.

إن أفريقيا والشرق الأوسط ليستا المنطقتين الوحيدتين اللتين تتأثران بعدد متزايد من حالات الطوارئ الإنسانية، سواء كانت ناجمة عن النزاعات أو مثقلة بالأزمات المناخية، كما في حالة الجزر الصغيرة، لا سيما تلك الموجودة في المحيط الهادئ، أو التي تزداد حدتها بسبب السياقات المحلية التي تتسم بالهشاشة. ولم يدخر المجتمع الدولي، ومعه إيطاليا، أي جهد في تحديد الموارد اللازمة للتعامل مع الاحتياجات الناشئة. وقد أثبت نظام الأمم المتحدة للاستجابة قدرته على تنظيم خطط التدخل اللازمة، والمنظمة غالباً ما تكون هي الجهة الفاعلة الوحيدة القادرة على العمل في أصعب السياقات.

ومع ذلك، تظل الفجوة بين الاحتياجات والموارد المتاحة هائلة. وتمثل الأمم المتحدة، إذا ما دعمت على نحو كافٍ من قبل أعضائها، المنبر الوحيد القادر على التصدي للتحديات التي تهدد السلام والأمن والتنمية. وأود أن أؤكد على ضرورة دعم الأمم المتحدة بشكل صحيح لأنها تعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء فيها وعلى مساهمات هذه الدول.

وبالتالي، فإن أي إمكانية لإعادة تنشيط إجراءاتها وأساليب عملها لا يمكن أن تبدأ إلا من اتخاذ قرارات فردية من جانب الدول الأعضاء

المبادرات الإيجابية للتعاون القاري التي نمت في العقود الأخيرة، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، وتلك التي يجري تنفيذها في مناطق أخرى من العالم. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن على هذا النحو أن يجعله قادراً على التوفيق بين الزيادة في عدد الأعضاء والتمثيل الإقليمي العادل والحاجة إلى الحفاظ على قدرته على صنع القرار وربما تحسينها، وهي قدرة تضررت بشدة بسبب الاستقطاب السياسي المستمر واستخدام الأعضاء الدائمين المتكرر لحق النقض، الذي غالباً ما يكون أداة لخدمة مصالحهم في كثير من الأحيان.

وستواصل إيطاليا تقديم مساهمتها الفعالة والإيجابية في صياغة ميثاق المستقبل، حتى يتسنى التوصل إلى رؤية مشتركة للأدوات والإجراءات اللازمة للتصدي معاً للتحديات العالمية للقرن الحادي والعشرين.

في الختام، أود أن أقتبس من كلمات أمين عام للأمم المتحدة نعتز بذكراه. عشية هذه الألفية الجديدة، أشار كوفي عنان إلى أن التحديات العالمية تشترك في عنصر واحد: إنها لا تحترم الحدود، وحتى أقوى الدول لا حول لها ولا قوة أمامها. وقد قادت هذه الاعتبارات إلى التأكيد على أننا اليوم بتنا "نتشاطر مصيراً مشتركاً أكثر من أي وقت مضى في تاريخ البشرية". لا يمكننا أن نمتلك زمام هذا المصير إلا بمواجهته معاً. ولهذا السبب لدينا الأمم المتحدة.

هذه كلمات تحمل حكمة عظيمة، ويبدو أنها بعد عقدين من الزمن، تبدو أكثر ضرورة، وتحثنا على الالتزام المثمر بتعزيز الأمم المتحدة وقواعدها، بهدف تعزيزها وجعلها فعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنياية عن الجمعية العامة، أشكر فخامة رئيس جمهورية إيطاليا على خطابه.

رفعت الجلسة الساعة 12/00.

تقويتها لنجاح الهيكل العالمي المتعدد الأطراف. ولا يمكن اختزال الأمم المتحدة كمسرح للدبلوماسية في مهمة معالجة وحل علاقات القوة بين الدول؛ فإن المطلوب منها هو بالأحرى التعامل مع مصير البشرية وتبيان كيفية حل مشاكل البشرية. ولا شك في أن الاهتمام الذي تتطلع به غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى قمة أيلول/سبتمبر وميثاق المستقبل له ما يبرره بسبب ما هو على المحك.

غالباً ما تكون لحظات الأزمات الكبرى هي التي نجد فيها القوة والشجاعة للتوصل إلى اتفاقات تخدم الصالح العام. إن إصلاح الحوكمة العالمية، وهو ما سيلخصه ميثاق المستقبل، يجب أن يضمن أولاً وقبل كل شيء عملية شاملة لجميع الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية، سواء على مستوى فرادى البلدان أو المجموعات الإقليمية، التي لديها مصالح مشتركة ومشروعة، كما هو الحال بالنسبة لمجموعة الدول الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومجموعة الدول العربية.

ولن تستبعد العملية الشاملة لجميع الجهات الفاعلة الأخرى، ولا سيما ممثلي المجتمع المدني، الذين يتطلعون إلى الأمم المتحدة والذين غالباً ما يكونون في طليعة المساهمين في التنمية المستدامة للكوكب. إن هدف الشمول هو بالتحديد الذي يوفر الأساس لمقترح "مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء" الذي قدمته إيطاليا وبلدان أخرى بشأن إصلاح مجلس الأمن وتحسين التمثيل فيه والذي يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى إتاحة حيز للمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً، مثل أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، من أجل معالجة الظلم التاريخي الواضح للجميع.

وقد صيغت مؤسسات الأمم المتحدة على أساس العلاقات التي شكلتها الحرب العالمية الثانية، والتي كان أساسها الحرب. وقد حان الوقت لإعادة تشكيل هذه المؤسسات على أساس السلام، مع مراعاة